الشبكات البريدية

تشجيع التنمية الاجتماعية - الاقتصادية والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة في المنطقة العربية

خطة التنمية الإقليمية للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٥

مديرية التنمية والتعاون
مارس/آذار ٢٠٢٢

UPU
الاتحاد البريدي العالمي

نشـرها الاتحـاد البريـدي العـالمي،
برن، سـويسـرا

طبعتهـا فـي سويسـرا خدمـات الطباعـة فـي المكتـب الدولـي للاتحـاد البريـدي العالمـي

حقوق الطبع 2022 ©، محفوظة للاتحاد البريدي العالمي
جميع الحقوق محفوظة

يملـك الاتحـاد البريـدي العالمـي حقـوق نشـر هـذا المنشـور مـا لـم يُشَـر إلـى خـلاف ذلـك. ويُسـمح باستنسـاخ المنشـور لأغـراض غيـر تجاريـة شـريطةَ ذكـر المصـدر علـى النحـو الواجـب. ولا يشـمل هـذا السـماح أيـة مـادة حُـدِّد فـي هـذا المطبـوع أن حقـوق الطبـع الخاصـة بهـا مملوكـة لطـرف ثالـث (عبـر حـق ملكيـة صـورة علـى سـبيل المثـال). ويجـب الحصـول علـى السـماح باستنسـاخ هـذه المـادة التـي يملكهـا طـرف ثالـث مـن صاحـب حقـوق الطبـع المعنـي.

المؤلـف: مديريـة التنميـة والتعـاون، الاتحـاد البريـدي العالمـي

العنـوان: الشـبكات البريديـة: تشـجيـع التنميـة الاجتمـاعيـة - الاقتصـاديـة والمسـاهمـة فـي تحقيـق أهـداف التنميـة المسـتدامة للأمـم المتحـدة فـي المنطقـة العربيـة، ٢٠٢٢

الرقم الدولي المعياري للكتاب: 978-92-95116-21-4

التصميم: صونيا دِنوفسكي، وحدة الفنون التصويرية لدى الاتحاد البريدي العالمي

(**النسخة العربية:** أحمد الصوفي)

للاتصال: info@upu.int

جدول المحتويات

تمهيد ٥

الفصل ١ - **التطورات الهامة في مجال القطاع البريدي** ٧

استراتيجية أبيدجان البريدية وسياسة التعاون من أجل التنمية للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٥ ..... ٨

الفصل ٢- **القطاع البريدي في المنطقة العربية** ١١

شبكة ثلاثية الأبعاد - بُعد مادي وبُعد رقمي وبُعد مالي ١١

تطوير الخدمات البريدية ودورها الاجتماعي - الاقتصادي في المنطقة العربية ١٣

الفصل ٣- **تقييم خطة التنمية الإقليمية الخاصة بالمنطقة العربية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠** ١٧

الإنجازات وتأثير المشاريع الإقليمية للاتحاد البريدي العالمي خلال الدورة ١٧

العبر المستخلصة والتحديات ١٩

دور مؤسسة البريد في المنطقة العربية خلال جائحة كوفيد-١٩ ..... ٢٠

تقييم منهجية التنفيذ ٢١

الفصل ٤- **إطار الاتحاد البريدي العالمي الخاص بالتعاون من أجل التنمية للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٥** ٢٣

مبادئ عمل الاتحاد البريدي العالمي للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٥ ..... ٢٣

الروابط الاستراتيجية بخطة التنمية الإقليمية ٢٤

مؤشرات الأداء الرئيسية المسترشد بها في المشاريع ذات الأولوية في المنطقة العربية ٢٦

طرائق التعاون ٢٧

آليات التمويل وحشد الموارد ٢٨

تمهيد

تغيرت أنشطة القطاع البريدي وخصائصه تغيراً جذرياً، وتغيرت كذلك توقعات المجتمع والشركات فيما يخص الخدمات البريدية، وذلك بفعل التطورات التكنولوجية وعولمة التجارة. ودور الاتحاد البريدي العالمي المتمثل في تيسير الاتصال بين سكان العالم هو أهم اليوم منه في أي وقت مضى. ويجب على الحكومات تهيئة بيئة التمكين الضرورية وضمان الحفاظ على الخدمات البريدية الشمولية ويجب على المستثمرين البريديين في جميع أنحاء العالم أن يتكيفوا مع البيئة الجديدة وأن يلبوا الطلبات المتطورة للمجتمع والسوق عبر الإصلاحات البنيوية والخدمات الابتكارية والتحديث المستمر.

وقوض ظهور جائحة كوفيد-١٩ جميع الآفاق الاقتصادية العالمية. وعلى الرغم من أن الحكومات والشركات والمواطنين تكيفوا مع الواقع الجديد، فإن معظم المجاميع الكلية للاقتصاد الكلي انخفضت حتى وصلت إلى مستويات قياسية الانخفاض. وفي هذا السياق، ومن أجل سد الفجوات السحقية على مستوى التنمية البريدية في العالم، من الضروري الاستثمار في البنية التحتية للشبكات البريدية وتوفير الموارد اللازمة لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال فترة ما بعد الجائحة. ويُرمى من هذا المستند إلى إظهار كيفية مساهمة الشبكات البريدية في تحفيز التنمية للسلطات الحكومية وشركاء التنمية (المنظمات الدولية ووكالات التنمية ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة وإلى آخره).

ويتألف هذا المستند من أربعة فصول. يُنظر في الفصل الأول إلى القطاع البريدي العالمي ويُسلَّط فيه الضوء على أهمية هذا القطاع باعتباره جزءاً من البنية التحتية الاقتصادية. ويُعرض في الفصل الثاني وضع القطاع البريدي في المنطقة العربية. وتُقيَّم في الفصل الثالث خطة الاتحاد البريدي العالمي للتنمية الإقليمية الخاصة بالمنطقة العربية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠، في حين ينطوي الفصل الأخير على وصف وجيز لبعض المجالات الرئيسية التي ينوي الاتحاد البريدي العالمي دعمها في المنطقة العربية خلال دورة ٢٠٢٢-٢٠٢٥.

وبدأ الاتحاد البريدي العالمي، بوصفه وكالة متخصصة تابعة لمنظومة الأمم المتحدة، العمل مع الشركاء الإقليميين في عام ٢٠١٩ لتحديد الأولويات من أنشطته ومبادراته في مجال التعاون من أجل التنمية للدورة ٢٠٢٢-٢٠٢٥. وأُدرجت هذه المشاورات في الرؤية البريدية ٢٠٣٠، التي تمثل خارطة الطريق العالمية للاتحاد البريدي العالمي المتعلقة بالقطاع، والتي تلهم الفئات المختلفة من أصحاب المصلحة للعمل في مجالات اختصاصهم. ومن ثم، فإن خطة التنمية الإقليمية هذه هي نتيجة حوار إقليمي شامل دار بين الاتحاد البريدي العالمي وجميع أصحاب المصلحة.

وعلى الرغم من التحديات الحالية، تضاعفت الفرص بفضل طفرة التجارة الإلكترونية غير المسبوقة التي تشهدها جميع أنحاء العالم، والتي تفتح آفاق النمو لجميع المشاركين في السوق. ويحتل المستثمرون البريديون المعيَّنون، من خلال الاستفادة من شبكاتهم الحالية التي لا مثيل لها والسمعة الموثوقة، مكانة فريدة للاستفادة من النمو الهائل الذي تشهده التبادلات البريدية الدولية، وأيضاً العمل كشركاء طبيعيين للحكومات لتحقيق أهداف السياسة العامة الخاصة بهم.

وفي هذا السياق، يُحثُّ جميع الشركاء على التعاون مع الاتحاد البريدي العالمي والبلدان الأعضاء فيه البالغ عددها ١٩٢ بلداً عضواً تعاوناً وثيقاً لتعزيز أثر جهودها للتنمية الاجتماعية-الاقتصادية والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة.

ماساهيكو ميتوكي
المدير العام للمكتب الدولي للاتحاد البريدي العالمي

الفصل ١

التطورات الهامة في مجال القطاع البريدي

التطورات الهامة في مجال القطاع البريدي

الاتجاهات العالمية للاقتصاد الكلي

بعد انقضاء عامين على تفشي جائحة كوفيد-١٩، أعيد تشكيل الاقتصاد العالمي. ومع دخول الأزمة عامها الثالث، لا يمكن الطعن في التشخيص: فبالإضافة إلى تأثيرها السلبي على الصحة وعدد الوفيات المأساوي، كان للأزمة عواقب اجتماعية واقتصادية مدمرة. وعلى الرغم من أن الحكومات والشركات والمواطنين قد تكيفوا مع الواقع الجديد، إلا أن معظم مجاميع الاقتصاد الكلي انهارت إلى مستويات غير مسبوقة قبل أن تعرف انتعاشة هشة. ووفقاً للتقديرات التي نشرها البنك الدولي في يناير/كانون الثاني ٢٠٢٢، تراجع النمو العالمي بنسبة ٣,٤٪ في عام ٢٠٢٠ وانتعش بنسبة ٥,٥٪ في عام ٢٠٢١. وتعد التوقعات لعام ٢٠٢٢ (٤,١٪) مشجعة، على الرغم من أن مرحلة ما بعد الأزمة هي مرحلة مليئة بالشكوك. واتبعت أحجام التجارة العالمية مساراً مشابهاً، حيث سجلت انخفاضاً إجمالياً بنسبة ٨,٢٪ في عام ٢٠٢٠. وشهدت التجارة مرة أخرى قفزة بنسبة ٩,٥٪ في عام ٢٠٢١ ومن المتوقع أن تستقر في عام ٢٠٢٢ (٥,٨٪)[١]. وجاءت النتائج المشجعة من حيث الإنتاج والصادرات والواردات في تناقض صارخ مع زيادة الديون وتدهور الميزانيات العمومية للمصارف المركزية واستفحال التضخم.

ومن ناحية، مع وصول الجائحة إلى مرحلة توطن المرض، بدأت الحكومات في جميع أنحاء العالم في تسهيل سياساتها الصحية العامة. ومن ناحية أخرى، جرى أيضاً رفع حزم التحفيز الاقتصادي والإعفاءات الضريبية وخطوط الائتمان الميسرة. وحتى قطاع البريد، قد تأثر هو أيضاً بهذه الأحداث. واليوم، لا بد للمستثمرين البريديين من إجراء عملية موازنة صعبة: فيجب عليهم تكييف عملياتهم مع الإطار الاقتصادي الجديد، والاستمرار في الوقت نفسه في تحويل أعمالهم التجارية على المدى الطويل بما يتماشى مع الاتجاهات العالمية في عادات الاستهلاك.

الاتجاهات الطويلة الأمد للمجاميع الكلية البريدية

تسببت جائحة كوفيد-١٩ في تسريع الاتجاهات الطويلة الأمد في قطاع البريد. وكما هو موضح في تقرير آفاق الاقتصاد البريدي لعام ٢٠٢١ الصادر عن الاتحاد البريدي العالمي، تميز عام ٢٠٢٠ بانخفاض قياسي في بريد الرسائل المحلية (-١٣,٦٪) وزيادة قياسية في الطرود البريدية المحلية (١٧,٧٪). وعلى المدى الطويل، من المتوقع أن تعود هذه المجاميع إلى اتجاهات ما قبل الأزمة. وبالتالي، من المتوقع أن تتبع خدمة بريد الرسائل المحلية اتجاهها على مدى خمس سنوات المحدد في نسبة -٤,٦٪ سنوياً. وستستمر كميات الطرود البريدية المحلية في الارتفاع تماشياً مع اتجاه الخمس سنوات المحدد في نسبة ١٥,٢٪ سنوياً. وسُجل هذا الاتجاه العالمي بشكل ملموس في جميع المناطق، بعد الزيادات التي شهدتها كميات الطرود المحلية في جميع المجالات خلال العقد الماضي.

أما بالنسبة إلى أداء البريد الدولي فقد كان الأمر أكثر تعقيداً. وكان لاضطراب طرق النقل الجوي، إضافة إلى نقص في اليد العاملة، تأثير شديد في خدمة توزيع البعائث البريدية، وهذا ما أبرز مدى الترابط بين قطاعَي البريد والطيران. وخلال عام ٢٠٢٠، أصدر ١٣٧ بلداً رسائل في نظام معلومات الطوارئ (EmIS) الخاص بالاتحاد البريدي العالمي ليعلن عن تعطل عملياته، ومشاكل على مستوى النقل الجوي، ومشاكل تتعلق بتوافر اليد العاملة. وعلى الرغم من أن سلسلة الإمدادات البريدية الدولية أثبتت قدرتها على الصمود خلال الأزمة، فقد شهدت كميات البريد عبر الحدود انخفاضاً. وبسبب هذه الصعوبات، انخفض إجمالي كميات البريد بنسبة ٢٠٪ في عام ٢٠٢٠ واستمر في التراجع مرة أخرى (-١٠٪) في عام ٢٠٢١. وليس لنا الآن إلا أن نرى ما إذا كان هذا التغيير سيستمر خلال فترة ما بعد الجائحة، أو ما إذا كانت الحركة الدولية ستعود إلى مستويات ٢٠١٩.

وفي عام ٢٠٢٠، شكلت عائدات الطرود والخدمات اللوجستية (في المتوسط) - لأول مرة على الإطلاق - أكثر من ٣٠٪ من إجمالي إيرادات المستثمرين البريديين. وفي غضون ذلك، استمرت نسبة الإيرادات من بريد الرسائل في الانخفاض، فانخفضت إلى ٣٢,٧٪ في عام ٢٠٢٠. وعلى الرغم من الأزمة، ارتفعت الإيرادات الاسمية للمستثمرين البريديين بشكل مفاجئ إلى ٢٩١ مليار وحدة حقوق سحب خاصة في عام ٢٠٢٠. ولئن بينت هذه النتيجة زيادة كبيرة في إيرادات المستثمرين البريديين في جميع أنحاء العالم، فإن الزيادة ناجمة أساساً عن البلدان المتقدمة. وحالياً، يحوز ١٤ بلداً (من أصل ٢٠٥ مأخوذة في الاعتبار)، على وجه الخصوص، ٩٠٪ من إجمالي الإيرادات التشغيلية للمستثمرين المعيَّنين. وهذا ما يثبت فكرة وجود فجوات كبيرة في التنمية البريدية، على النحو المبين في الدراسات السابقة التي أجراها البريدي العالمي[٢].

١ المصدر: البنك الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي (يناير/كانون الثاني ٢٠٢٢) World Bank, Global Economic Prospects (January 2022).

٢ انظر تقرير الاتحاد البريدي العالمي عن التنمية البريدية لعام ٢٠٢١.

وشهدت التكاليف أيضاً ارتفاعاً في عام ٢٠٢٠، وكانت كلفة الجائحة باهظة، إذ واجه المستثمرون البريديون تحديات عديدة، بما في ذلك نقص اليد العاملة وتكاليف تعيين موظفين مؤقتين، وتطهير البعائث البريدية ومكاتب البريد، واقتناء كميات كبيرة من المعدات الوقائية لفائدة العمال، والحاجة إلى تشغيل المكاتب الخلفية أثناء فترات الإغلاق. وفي عام ٢٠٢٠، ارتفعت النفقات التشغيلية إلى مستويات غير مسبوقة (بزيادة ٧,٩٪ مقارنة بعام ٢٠١٩). ولئن كان التوزيع الجغرافي لا يزال غير متساو، فمن الواضح أن الاتجاه كان يمضي نحو عمليات أكثر تكلفة، مثل تكلفة عمليات توزيع الطرود.

مساهمة قطاع البريد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ودور الاتحاد البريدي العالمي

على الرغم من التحديات المذكورة، لا يزال قطاع البريد يُعدّ بنية تحتية متينة. وتشكل الشبكة المدمجة المؤلفة من ٦١٨ ٠٠٠ مكتب بريد و٥,١ مليون موظف أصلاً فريداً للمستثمرين المعيَّنين في جميع أنحاء العالم. وبالتالي، يُعتبر القطاع شريكاً طبيعياً للحكومات في طريقها نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة.

وأصبحت أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة محركاً أساسياً للعمل المستهدف داخل منظومة الأمم المتحدة. وفي يناير/كانون الثاني ٢٠١٦، جرت الموافقة على أهداف التنمية المستدامة التي جاءت لتجسد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي اعتمدها قادة العالم في سبتمبر/أيلول ٢٠١٥ خلال قمة تاريخية نظمتها الأمم المتحدة. وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ليست ملزمة قانوناً، ولكن من المتوقع أن تتبناها الحكومات، وتضع لها أطرا وطنية، وتتابع وتستعرض التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

ويجدر بالاتحاد البريدي العالمي، بصفته وكالة متخصصة تابعة لمنظومة الأمم المتحدة، دعم البلدان الأعضاء في جهودها لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

استراتيجية أبيدجان البريدية وسياسة التعاون من أجل التنمية للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٥

المهمة والرؤية والركائز الاستراتيجية وعوامل النجاح الرئيسية

مع استمرار الاتجاهات الكلية العالمية المذكورة أعلاه في تحويل الاقتصاد العالمي والقطاع البريدي، رسم الاتحاد البريدي العالمي خارطة طريق طموحة للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٥، "استراتيجية أبيدجان البريدية"، وافق عليها المؤتمر السابع والعشرون في أبيدجان، بجمهورية كوت ديفوار. وجاءت هذه الاستراتيجية الجديدة تتويجاً لعملية مكثفة وشاملة، شارك فيها مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة من أكثر من ١٧٠ بلداً وإقليماً عضواً مشاركة فعالة في جولات متنوعة من عمليات تحليل البيانات والمشاورات وحملات التوعية والمناقشات وعمليات الصياغة.

وتؤكد استراتيجية أبيدجان البريدية مجدداً على رسالة الاتحاد البريدي العالمي المنصوص عليها في دستوره، والتي تتمثل في "تحفيز التنمية المستدامة للخدمات البريدية الشمولية الجيدة والفعالة والسهلة المنال، بغية تيسير الاتصالات بين سكان العالم وذلك عن طريق:

ضمان حرية تنقل البعائث البريدية في إقليم بريدي واحد مؤلف من شبكات مترابطة؛

التشجيع على اعتماد معايير مشتركة عادلة وعلى استخدام التكنولوجيا؛

ضمان التعاون والتفاعل بين أصحاب المصالح؛

النهوض بالتعاون التقني الفعال؛

الحرص على تلبية احتياجات الزبائن المتغيرة."

ويتطلب تحقيق هذه المهمة بما يتوافق مع أهداف التنمية المستدامة رؤية طويلة الأمد ورسالة مناصرة تُسمى "الرؤية البريدية لعام ٢٠٣٠" التي تُحث فيها جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين في القطاع البريدي على اتخاذ خطوات في عدد من المجالات. فتُدعى الحكومات إلى تقليص الفجوات في التنمية البريدية باستخدام الشبكة البريدية لأغراض التنمية الاجتماعية - الاقتصادية. وتُشجَّع جهات التنظيم على توحيد الأطر التي يتحملون المسؤولية عنها وتعزيزها. ويُتوقع من المستثمرين تحسين أدائهم عبر التنويع وإدخال التحسينات التشغيلية. وتُشجَّع الجهات الفاعلة الأخرى على الاندماج أكثر في العالم البريدي، وهذا ما سيؤدي أيضاً إلى تغيرات في دور الاتحاد البريدي العالمي.

ودعماً لتنفيذ الرؤية البريدية ٢٠٣٠، يتعين على الاتحاد البريدي العالمي، باعتباره وكالة تابعة لمنظومة الأمم المتحدة، تنسيق عمله بجعله يتمحور حول ثلاث ركائز استراتيجية. وتسعى هذه الركائز إلى تعزيز دور الاتحاد البريدي العالمي بوصفه **المنتدى** الرئيسي لتنمية القطاع البريدي، **ومقدم حلول تكنولوجية ميسورة التكلفة، والمركز المعرفي** الأهم للقطاع البريدي. وستُحقَّق الركيزة الأولى (المنتدى) عبر الفعاليات واجتماعات أفرقة العمل التقنية والمعاهدات والاتفاقات الدولية وآليات التسوية. وسيُركَّز في الركيزة الثانية (تقديم الحلول التقنية) على التشاور وبناء القدرات وحلول تكنولوجيا المعلومات والمعايير. وستحقق الركيزة الثالثة (المركز المعرفي) عبر البحث وبلورة الرؤى بشأن اتجاهات السوق، والتحليل المركز على مختلف المسائل المواضيعية، وكذلك عبر تخزين البيانات وحمايتها.

ويتطلب ضمان النجاح عبر هذه الركائز الاستراتيجية تركيزاً أكبر على المنتجات والخدمات الجديدة، وتعزيز المتانة المالية عبر نماذج تمويل جديدة، وبذل جهود نحو بناء قوى عاملة متنوعة وعالية الكفاءة، وتعزيز اللامركزية الإقليمية.

سياسة التعاون من أجل التنمية للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٥

ستؤدي أنشطة التعاون من أجل التنمية للاتحاد البريدي العالمي دوراً بارزاً في تنفيذ استراتيجية أبيدجان البريدية. وستتسم المساعدة الدولية التي سيقدمها الاتحاد ببالغ الأهمية، سواء تَمثلت هذه المساعدة في مساعدة الحكومات على تقليص الفجوات في التنمية البريدية، أو في مساعدة جهات التنظيم على توحيد أطرها وتعزيزها، أو في إرشاد المستثمرين البريديين في مسار تحسين أدائهم أو ضم جهات فاعلة أخرى إلى القطاع.

وضماناً للنجاح في تحقيق هذه الركائز الاستراتيجية الثلاث، يُدعم في إطار سياسة الاتحاد البريدي العالمي الخاصة بالتعاون من أجل التنمية للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٥ مستوى مرتفع من اللامركزية الإقليمية لأنشطة الاتحاد البريدي العالمي، بتعزيز حضور الاتحاد في الميدان. وعلاوة على ذلك، ستستفيد أنشطة التحاد البريدي العالمي للتعاون من أجل التنمية من مؤشرات التنمية البريدية، مثل مؤشر الاتحاد البريدي العالمي المتكامل للتنمية البريدية، من أجل ابتكار طرق لتعزيز الموثوقية البريدية، والوصول، والفائدة، والمرونة في كل منطقة.

وستعزز مديرية التعاون والتنمية للاتحاد البريدي العالمي حضورها الميداني خلال الفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٥ لضمان تعزيز فعاليتها وتفاعلها مع أصحاب المصلحة الإقليميين، لتعكس الاحتياجات الراهنة للقطاع والسوق البريديين.

الفصل ٢

القطاع البريدي في المنطقة العربية

القطاع البريدي في المنطقة العربية

شبكة ثلاثية الأبعاد: بُعد مادي وبُعد رقمي وبُعد مالي

البيانات البريدية الإقليمية والإحصاءات بشأن الشبكة

يتيح مؤشر الاتحاد البريدي العالمي المتكامل للتنمية البريدية لمحة عن التنمية البريدية في جميع أنحاء العالم. والنتائج المعروضة في عام ٢٠٢١ هي نتائج تتعلق بـ ١٦٨ بلداً.

تظهر التقارير عن المؤشر المتكامل للتنمية البريدية التي صدرت في السنوات الأخيرة أن المنطقة العربية شهدت حيوية متزايدة. وفي ترتيب عام ٢٠٢١ ، احتفظت تونس بالمرتبة الأولى إقليمياً (تشغل المرتبة ٤٤ عالمياً). ومن الجدير بالذكر أن العراق والمغرب أحرزا تقدماً كبيراً في الترتيب العالمي (بـ ٢٦ و ١١ مرتبة، تباعاً).

ومن الجهة الأخرى، نجد في مؤخرة الترتيب الإقليمي (والعالمي) بلداناً عربية تواجه مشكلات جيوسياسية تؤثر تأثيراً بالغاً في تنميتها البريدية. وتأثرت النتيجة المتوسطة للمنطقة العربية في المؤشر المتكامل للتنمية البريدية (٢٥,٦) تأثراً سلبياً بالنتيجة المنخفضة التي حققتها البلدان العربية فيما يتعلق بركيزة الأهمية (٢). وفي المقابل، حققت البلدان العربية نتيجتين مقبولتين فيما يخص معيارَي مدى الانتشار (٣٤) والمرونة (٤٩) مقارنةً بالنتائج التي حققتها بلدان العالم في إطار المؤشر المتكامل للتنمية البريدية.

وأضر التأثير الكبير لجائحة كوفيد-١٩ في قطاع السياحة وفي سعر المواد الخام إضراراً كبيراً بآفاق النمو الاقتصادي في المنطقة، وهذا ما أثر سلباً في أداء المستثمرين البريديين. ومع ذلك، يؤكد تحليل الإحصاءات البريدية الإقليمية أهمية الشبكة البريدية، التي تظل مستقرة وإن سُجِّل ارتفاع طفيف في عدد الموظفين الدائمين.

وواجه القطاع البريدي العربي في السنوات الأخيرة، شأنه في ذلك شأن القطاع البريدي العالمي، انخفاضاً حاداً في عدد بعائث بريد الرسائل الموجهة إلى الخدمة الداخلية (-١٢,٧٥٪ خلال الفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠). ومع ذلك، وعلى عكس الاتجاه العالمي، تضاعف هذا الانخفاض في المنطقة العربية بفعل الانخفاض الحاد في بعائث بريد الطرود الموجهة إلى الخدمة الداخلية (-٢٠,٢٣٪ خلال الفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠) وفي بعائث بريد الطرود الموجهة إلى الخدمة الدولية (-٥٤,١٥٪ خلال الفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠).

٣ المصدر: الإحصاءات البريدية للاتحاد البريدي العالمي.

ويُعزى معظم هذا التحسن النسبي في الإيرادات التشغيلية المسجلة من ٢٠١٩ إلى ٢٠٢٠ إلى طفرة في التجارة الإلكترونية، تخص أساساً الطرود والرزم البريدية. وبالفعل، هذه هي سوق التجارة الإلكترونية الجديدة التي تمثل مصدر التفاؤل الرئيسي بشأن مستقبل الخدمات البريدية في المنطقة العربية، بشرط أن يغتنم المستثمرون البريديون الفرصة وأن يتكيفوا مع متطلبات هذه السوق.

التأثير الاقتصادي للقطاع البريدي في المنطقة العربية

يمثل القطاع البريدي في المنطقة الذي يبلغ عدد موظفيه ومكاتبه البريدية ٢٩٨ ١١٨ موظفاً و٥٦٩ ١٩ مكتباً بريدياً في عام ٢٠٢٠ مشغلاً بارزاً ومقدماً رئيسياً للخدمات العمومية المحلية بأسعار تنافسية جداً دائماً.

وفي البلدان المغاربية ومصر، تُعدّ إيرادات الخدمات المالية البريدية إيرادات ضخمة وهي تمثل أكثر من نصف الأعمال البريدية الإجمالية. وفي الواقع، يعود فضل الأداء الجيد للمؤسسات البريدية في هذا الجزء من المنطقة العربية إلى الخدمات المالية البريدية. وتشير الكميات الكبيرة من تدفقات الحوالات النقدية، إلى الفرص الكبيرة المتاحة أمام المؤسسات البريدية في هذا القطاع وإلى الدور الذي يمكن أن تؤديه في التنمية الاقتصادية للمنطقة. وعلاوة على ذلك، فإن الظروف اللازمة لتطوير هذا القطاع مؤاتية جداً بفضل السعر المنخفض للخدمات المصرفية ولأن المنطقة العربية مصدر ومقصد مهمان في آن معاً للحوالات المالية بفضل الهجرة من هذه المنطقة وإليها. وبالفعل، تمثل بلدان الخليج (مملكة البحرين والكويت وعُمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة) مصادر رئيسية للحوالات المالية الموجهة إلى آسيا أساساً، نظراً لأن عدداً كبيراً من المهاجرين في هذه البلدان ينحدرون من آسيا.

وفي المقابل، تمثل البلدان المغاربية ومصر والعراق والصومال والسودان والجمهورية العربية السورية بلداناً تتلقى الحوالات النقدية التي غالباً ما تصدر عن البلدان الأوروبية. وفي هذه البلدان، تمثل الحوالات المالية التي يرسلها المهاجرون مصدراً خارجياً لرأس المال يزداد أهمية باستمرار، وهذا ما يجعل منها موارد يمكنها تحفيز النمو الاقتصادي. وعلى سبيل المثال تقلصت حوالات المغاربة القاطنين في الخارج بسبب جائحة كوفيد-١٩ بنسبة ٨,١٪ حتى بلغت ٢٤ مليار درهم مغربي خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٠. وعلى الرغم من ذلك فإن هذه الحوالات استُخدمت لسد ما نسبته ٥٩,٤٪ من العجز التجاري، وهذه نسبة بلغت ٦٣,١٪ قبل عام من الزمن.

النتائج المتوسطة في إطار المؤشر المتكامل للتنمية البريدية فيما يخص المنطقة العربية

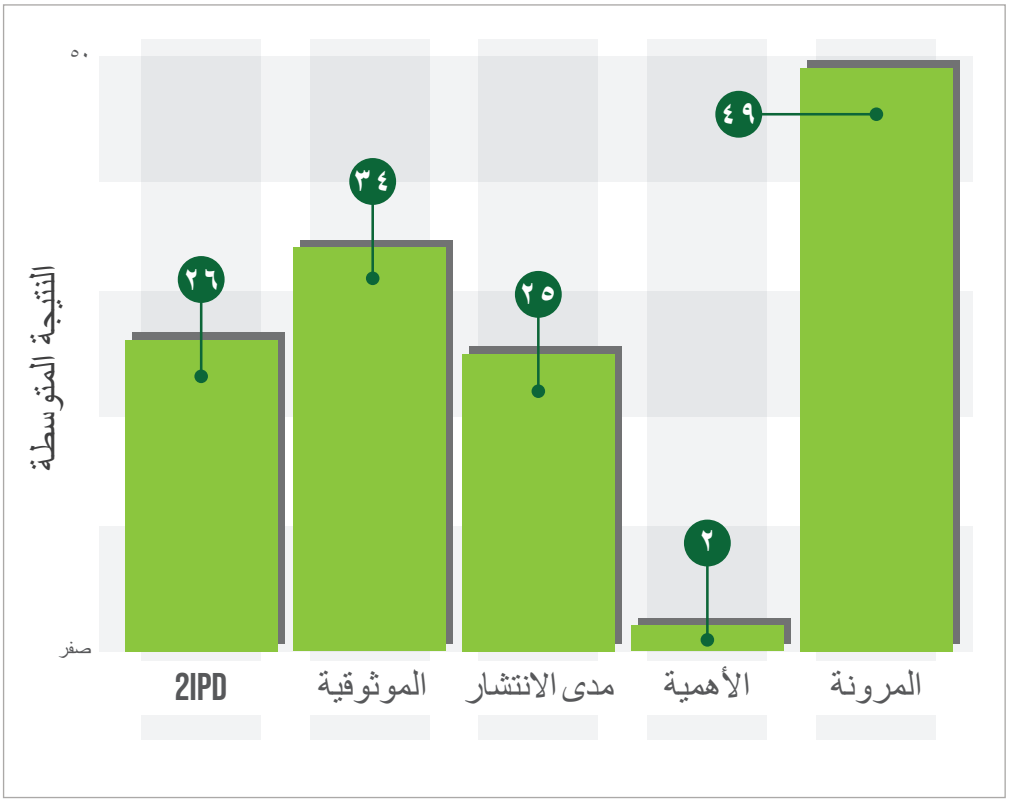

المصدر: ترتيب 2IPD لعام ٢٠٢١.
ملاحظة: متوسط بسيط للمنطقة العربية.

تطور البيانات الإحصائية الرئيسية بشأن النشاط البريدي في المنطقة العربية

عنصر البيانات	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	النسبة المئوية للتغير ٢٠٢٠-٢٠١٨
عدد الموظفين الإجمالي	١١٨ ٩٥٧	١١٩ ٤٨٦	١١٨ ٢٩٨	٪٠,٥٦-
العدد الإجمالي لمكاتب البريد الدائمة	١٨ ٢٢٤	١٩ ٤٢٨	١٩ ٥٦٩	٪٧,٣٨
الدخل التشغيلي (بوحدات حقوق السحب الخاصة)	٢ ٣٦٣ ٩٨٧ ٠٣٥	٢ ٣١٤ ٦١٠ ٨٨٩	٢ ٤٣٢ ٧٧١ ٧٣٣	٪٢,٩١
عدد بعائث بريد الرسائل الموجهة إلى الخدمة الداخلية	٦٦٨ ٣٧٠ ٩٩٨	٦٥٢ ٧٢٦ ٦٧٩	٥٨٣ ١٤٥ ٠٦٨	٪١٢,٧٥-
عدد بعائث بريد الرسائل الموجهة إلى خدمة التوزيع الدولية	٢٦ ١٧٩ ١٤٩	١٦ ٢٢٧ ٩٠٦	١٢ ٠٢٢ ٠٩٩	٪٥٤,٠٨-
عدد الطرود الموجهة إلى الخدمة الداخلية	١٠ ٩٣٦ ٥٥٩	٣ ٥٧٥ ٩٥٣	٨ ٧٢٤ ٣٥٩	٪٢٠,٢٣-
عدد الطرود الموجهة إلى خدمة التوزيع الدولية	٦٣٦ ٦٨٧	٥٨٤ ٥١٣	٢٩١ ٩٣٠	٪٥٤,١٥-

المصدر: الإحصاءات البريدية للاتحاد البريدي العالمي.

تطوير الخدمات البريدية ودورها الاجتماعي-الاقتصادي في المنطقة العربية

ديناميات السوق

شهدت المنطقة العربية أزمات سياسية واجتماعية وأمنية شديدة أثرت تأثيراً ملحوظاً في التطور العام لبعض البلدان والسوق البريدية على وجه الخصوص.

وتفاقم الوضع الإقليمي بتفشي جائحة كوفيد-١٩ التي لم ينج منها بلد. وخلصت دراسة[٤] أجرتها الإسكوا إلى أن أزمة كوفيد-١٩ قد أثرت في المنطقة العربية على عدة مستويات في عام ٢٠٢٠، ومنها ما يلي:

انخفاض متوقع في الإيرادات في عام ٢٠٢٠ بنحو ٤٢ مليار دولار.

تكبدت المنطقة من جراء تراجع أسعار النفط، إلى جانب حرب الأسعار الخاصة بالنفط، خسارة زهاء ١١ مليار دولار في صافي إيرادات النفط خلال الفترة الممتدة من يناير/كانون الثاني حتى منتصف مارس/آذار.

تراجع متوقع في الصادرات بمقدار ٢٨ مليار دولار بسبب التباطؤ العالمي، وهذا ما يهدد بقاء شركات وقطاعات التصدير. وعلى نفس النحو، من المتوقع أن تخسر الحكومات العربية إيرادات جمركية بمقدار ١,٨ مليار دولار، ولهذا تأثير كبير على الميزانية بالنسبة إلى البلدان التي تعول على هذه الرسوم الجمركية باعتبارها مصدراً رئيسياً للدخل العمومي.

أثرت سياسات الحجر والتباعد الاجتماعي، لا سيما في قطاع الخدمات (المشغل الرئيسي في المنطقة العربية)، تأثيراً سلبياً على الأنشطة، مما أدى إلى خسائر كبيرة في الوظائف. وستؤدي الخسارة المتوقعة لـ ١,٧ مليون وظيفة إلى زيادة نسبة البطالة بمقدار ١,٢ نقطة مئوية.

وتناولت الإسكوا في دراسة أحدث[٥]، مناقشة مسألة الانتعاش الاقتصادي في المنطقة العربية في أعقاب الجائحة، بما في ذلك الرسائل الرئيسية التالية:

"كان عام ٢٠٢١ العام الذي بدأت تشهد فيه المنطقة العربية انتعاشة اقتصادية. ومن المتوقع أن يؤدي ارتفاع أسعار النفط وزيادة الطلب على المنتجات البترولية واستئناف الأنشطة السياحية وتحسين التحويلات وتدفقات المساعدات إلى دفع عجلة النمو. سيستغرق الأمر حتى عام ٢٠٢٢ حتى يعود الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي إلى مستويات ما قبل الجائحة."

٤ Regional Emergency Response to Mitigate the Impact of COVID-19 (www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/20-00116_rer_mitigatingimpact_covid-19_eng_april8.pdf)

٥ Realities and Prospects – Survey of Economic and Social Developments in the Arab Region 2020–2021 (www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/survey-economic-social-developments-arab-region-2020-2021-english.pdf)

"بعد النمو المقدر بنسبة ٤,١ في المائة في عام ٢٠٢١، من المتوقع أن تنمو المنطقة العربية بنسبة ٣,٧ في المائة في عام ٢٠٢٢ ونسبة ٣,٦ في المائة في عام ٢٠٢٣. وتأتي بعض المخاطر بشأن هذه التوقعات من معدلات التطعيم البطيئة والمخاوف من موجة جديدة من فيروس كورونا-١٩، مع توقع أن يؤدي أحدث متغير Omicron إلى نمو أشد بُطأ، عند نسبة ٢,٤ في المائة في عام ٢٠٢٢ و٣,٢ في المائة في عام ٢٠٢٣."

"يختلف الانتعاش الاقتصادي باختلاف الأقاليم الفرعية. وفي بعض البلدان، سيستغرق الأمر حتى عام ٢٠٢٣ للعودة إلى مستويات الناتج المحلي الإجمالي التي كانت عليها قبل الجائحة. وعلى إثر حزم التحفيز السخية لاحتواء تداعيات الجائحة، من المتوقع أن ترزح بلدان عديدة تحت وطأة قيود مالية شديدة في عام ٢٠٢٢. ومن المتوقع أن يعاني الرصيد المالي في المنطقة عجزاً يبلغ حوالي ٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ومن المتوقع أن تبلغ نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٦١ في المائة على أساس سعر تقديري للنفط يبلغ ٦٠ دولاراً للبرميل."

وتأثر قطاع البريد في المنطقة العربية تأثر شديداً على وجه الخصوص بما يلي:

- تعليق الرحلات التجارية واتباع سياسات الحجر الصحي والتباعد الاجتماعي اللذان أثرا تأثيراً بالغاً في كميات البريد المتبادلة، وقلصا بذلك إيرادات المستثمرين البريديين؛
- الأزمة الاقتصادية والبطالة التي تلتها قلصتا حجم وعدد الحوالات المالية التي نفذها المستثمرون المعيَّنون في بلدان المصدر (الخليج) وبلدان المقصد (شمال أفريقيا).ضمان التعاون والتفاعل بين أصحاب المصالح.

غير أن أزمة كوفيد-١٩ أظهرت أن البلدان التي كان مستثمروها المعيَّنون قد تفاوضوا بالفعل بشأن التحول الرقمي تدبرت تدبراً أفضل التأثير السلبي لهذا الوضع. وبالفعل، نمت سوق التجارة الإلكترونية وخدمات الحكومة الإلكترونية والصيرفة الإلكترونية نمواً كبيراً خلال هذه الفترة.

وبرهنت الجائحة لبلدان المنطقة على ضرورة اعتماد سياسات صامدة وتقنيات مناسبة لإدارة المخاطر. وهذا ما أكد أهمية استراتيجية الاتحاد البريدي العالمي وجدوى سياسته للتعاون من أجل التنمية التي يُركِّز فيها على المشاريع التي ترمي أساساً إلى تمكين البلدان من التفاوض بنجاح بشأن تحولها الرقمي (مشاريع الاستعداد للتجارة الإلكترونية من الناحية التشغيلية، والخدمات المالية البريدية، وإلى آخره) وإلى مساعدتها على تحقيق التنمية المستدامة (الإصلاح، وإدارة مخاطر الكوارث، والأمن، وإلى آخره).

وفي هذا السياق نوّع عدد كبير من المستثمرين المعيَّنين في المنطقة عروضهم بشكل كبير وأثبتوا أنهم مقدّمون مهمون للخدمات الحكومية (مصر ولبنان) وللخدمات المالية (الجزائر والمغرب وتونس) ولخدمات التجارة الإلكترونية (عُمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة) في أسواق كل منهم. ومكّن هذا التنويع المستثمرين المعيَّنين في المنطقة من التموضع كجهات فاعلة مهمة في التنمية الاجتماعية - الاقتصادية لبلدانهم، ومن هؤلاء المستثمرين المعيَّنين:

> المؤسسة LibanPost التي تقدم مئات الخدمات الحكومية وغير الحكومية عبر الشبكة البريدية وإلى منازل المواطنين مباشرةً.[٦]

> ومؤسسة البريد المصري التي تدفع معاشات تقاعدية وإعانات حكومية للمعوزين، وهذه مساهمة كبيرة في الجهود الاجتماعية التي تبذلها الدولة.[٧]

> ومؤسسة البريد السعودي التي باشرت مشروع العنوان الوطني الشهير الذي حوَّل العناوين المادية إلى عناوين رقمية، الأمر الذي مكّن المستثمر المعيَّن من ترسيخ إدراجه في جميع السياسات الإنمائية للبلد.[٨]

التزام الخدمة الشمولية والأطر التنظيمية

تطور الإطار التنظيمي للقطاع البريدي في المنطقة العربية خلال الدورة الماضية. ولخصت الحكومة السورية أسباب هذا التطور تلخيصاً واضحاً في مذكرتها التوضيحية التي أدت إلى إعداد قانون البريد لعام ٢٠١٧: "تطلب ظهور أنوع جديدة من الخدمات البريدية ودخول مستثمرين ومقدمي خدمات جدد من القطاع الخاص في السوق البريدية في سوريا وضعَ إطار قانوني متكامل جديد لتنظيم السوق تنظيماً يسمح بمواصلة تقديم الخدمات البريدية الشاملة وتحسين الخدمات البريدية العصرية وتشجيع تطورها بما يتماشى مع متطلبات التنمية. وأظهرت التجارب العالمية أن تنظيم السوق هو أحد العوامل التي تسرع النمو وتحسن نوعية الخدمة وتوسع خيارات الزبائن."[٩]

وينطبق هذا الوضع على معظم بلدان المنطقة التي طُورت فيها التشريعات لتكييف النصوص التنظيمية السارية مع الظروف الجديدة للسوق البريدية (الكويت والسودان وسوريا). وعلى نفس النحو، انضمت في السنوات الأخيرة إلى جهات التنظيم البريدي التقليدية في المنطقة (الجزائر والأردن وموريتانيا والسودان) كيانات جديدة مسؤولة عن تنظيم السوق البريدية المتطورة (عُمان وقطر والمملكة العربية السعودية ودولة ليبيا وسوريا).

وعادةً ما يُنادى في إطار هذه الأطر التنظيمية المختلفة بتطبيق التزام الخدمة البريدية الشمولية، الذي تختلف مع ذلك تعاريفه ومجالات تطبيقه من بلد إلى آخر والذي يتسم عادة بأنه يفتقر لآلية تمويل جديرة بالثقة. ولتمويل الخدمة البريدية الشمولية، كثيرة هي البلدان التي تعول على إرادة أو قدرة السلطات العمومية.

٦ www.libanpost.com/english/individuals/governmental/service-listing
٧ www.egyptpost.org/enpo/en/PensionsDisbursement
٨ www.splonline.com.sa/en/national-address-1/
٩ www.moct.gov.sy (متاح باللغة العربية فقط)

الفصل ٣

تقييم خطة التنمية الإقليمية الخاصة بالمنطقة العربية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠

تقييم خطة التنمية الإقليمية الخاصة بالمنطقة العربية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠

الإنجازات وتأثير المشاريع الإقليمية للاتحاد البريدي العالمي خلال الدورة

مشروع الاستعداد للتجارة الإلكترونية من الناحية التشغيلية

من أصل بلدان المنطقة العربية البالغ عددها ٢١ بلداً، شارك ١٨ بلداً في مشروع الاستعداد للتجارة الإلكترونية من الناحية التشغيلية وصدقت على خريطة طريق وخطة عمل بشأنه. ولم يمتنع عن المشاركة في هذا المشروع إلا الكويت (البلد بصدد إصلاح قطاعه البريدي) والصومال واليمن (يشهدان ظروفاً خاصة).

ومنذ بداية المشروع في عام ٢٠١٧، نُظِّمت ست حلقات عمل حضورية وثلاث حلقات عمل عن بُعد لتقييم ورصد تنفيذ خرائط الطريق وخطط العمل التي اعتمدتها البلدان. ونُظمت أيضاً ثماني بعثات خبراء إلى الموقع لتحسين قدرات المستثمرين المعيَّنين المعنيين. وعلاوة على ذلك، نُظمت أربع دورات تدريب خاصة لتعزيز قدرات بعض المستثمرين المعيَّنين بالاستفادة من الفرص التي يتيحها التعاون بين بلدان الجنوب. واستفاد من هذه الأنشطة إجمالاً ٧٤٦ مشاركاً من المنطقة.

ويبين تحليل مؤشرات الأداء الرئيسية للمشروع أن من أصل ١٠ مؤشرات رئيسية، حُقِّق ٧ منها وحُقِّق ٣ منها جزئياً. ومؤشرات الأداء الرئيسية الثلاثة التي لم تُبلغ أهدافها المحددة في نهاية الدورة الأخيرة بلوغاً تاماً بعد هي:

عدد المستثمرين المعيَّنين الذين يتبادلون الرسائل CARDIT مع شركات الطيران: مقابل هدف أولي حُدد في ١٥ مستثمراً معيَّناً، لم يتبادل إلا ١٠ مستثمرين معيَّنين الرسائل CARDIT بانتظام. ويُعزى هذا الوضع إلى الالتزام التنظيمي الواقع على عاتق مستثمرين معيَّنين عدة في المنطقة بألا يستخدموا إلا شركات الطيران الوطنية، التي لا تمتلك دائماً القدرة التقنية على تبادل هذا النوع من الرسائل.

عدد المستثمرين المعيَّنين الذين يشاركون في نظام الرصد العالمي: مقابل هدف أولي حُدد في ١٠ مستثمرين معيَّنين، لم يشارك في نظام الرصد العالمي إلى ستة مستثمرين معيَّنين؛ ولكن تُتخذ خطوات حالياً لإتاحة تحقيق هذا الهدف في أقرب وقت ممكن.

عدد المستثمرين المعيَّنين الذين حصلوا على شهادة الاتحاد البريدي العالمي للاعتماد في مجال النوعية: حصل بلد واحد فقط على الشهادة الذهبية (لبنان) من الاتحاد البريدي العالمي في حين كان يُرمى إلى أن يبلغ هذا العدد ٤ مستثمرين معيَّنين بحلول نهاية الدورة. وتضم المنطقة مستثمرين معيَّنين عدة قادرون على نيل شهادة الاتحاد البريدي العالمي للاعتماد في مجال النوعية ويُحتمل أن ينال أربعة منهم على الأقل الشهادة الذهبية. غير أنه تعذر التخطيط للبعثات الميدانية اللازمة لإجراء عمليات التقييم في هذا المجال بسبب جائحة كوفيد-١٩. النهوض بالتعاون التقني الفعال.

مشروع تطوير وتحسين خدمات الدفع البريدي الإلكتروني ونشر العلامة التجارية للاتحاد البريدي العالمي في بلدان المنطقة العربية

شهدت فترة تنفيذ هذا المشروع تنظيم ثلاث حلقات عمل إقليمية وإيفاد بعثتين ميدانيتين وإجراء ستة اجتماعات عن بُعد لأغراض الرصد والتقييم. وأهداف هذا المشروع هي تطوير خدمات الدفع البريدية وتشجيع الإدماج المالي بضمان توافر حلول تقنية حديثة تُتاح للبلدان الأعضاء بموجب خطة التنمية الإقليمية الخاصة بالمنطقة العربية.

وخلال تنفيذ هذا المشروع، وُضعت ١٤ خطة عمل لصالح بلدان المنطقة وأحرز ٧ مستثمرين معيَّنين تقدماً كبيراً في هذا المجال. ومكّن هذا المشروع مما يلي:

- استعراض المشكلات والتحديات ذات الصلة بتوسع شبكة الدفع العالمية وفتح الممرات؛
- عرض منصة التوصيل الخاصة بالاتحاد البريدي العالمي والحل السحابي للنظام المالي الدولي (IFS Cloud) وتطبيق PosTransfer وأدوات نوعية الخدمة (نظام الاستعلام الإلكتروني المالي ونظام مراقبة النوعية)؛
- تقاسم التطورات المتعلقة بفريق مستخدمي خدمات الدفع البريدية الجديد الناجم عن دمج فريق التحويل البريدي PosTransfer وفريق نظام المقاصة الخاص بخدمات الدفع البريدية PPS*Clearing والتطورات بشأن العلامة التجارية للاتحاد البريدي العالمي "PosTransfer" ومواد الترويج لها وتخطيط نشرها؛
- والترويج لمرفق الاتحاد البريدي العالمي الخاص بالإدماج المالي والمساعدة التقنية.

إصلاح القطاع البريدي ومشروع التنمية

أتاح تنفيذ هذا المشروع تقديم الدعم اللازم للبلدان المعنية بعمليات الإصلاح. ولهذا الغرض، جرى إيفاد بعثتين للاضطلاع بأعمال صياغة ومراجعة خطط متكاملة للإصلاح والتنمية البريديين لمساعدة البلدان المستفيدة بمنحها الأدوات المنهجية اللازمة لتنفيذ عمليات الإصلاح وبغرض تفادي الأخطاء التي غالباً ما تعتري هذا النوع من العمليات.

ونُظِّمت أيضاً حلقتان تدريبيتان شارك فيهما ٩٩ مشاركاً يمثلون ١٩ بلداً، وهذا ما ساعد في بناء قدراتهم في صياغة منهجية خطة متكاملة للإصلاح والتنمية البريديين لدعم سياسة إصلاح القطاع البريدي في بلدهم وفي المنطقة.

مشروع التحول الرقمي وتنويع الخدمات البريدية في المنطقة العربية

ساعد هذا المشروع بلدان المنطقة على الاستعداد للتحول الرقمي وتنويع خدماتها البريدية. ولهذا الغرض، نُظِّمت حلقة عمل حضرها ٣٢ مشاركاً يمثلون ١٥ بلداً. وأُعدت أيضاً خطة عمل لكل بلد.

وتمثل هدف خطط العمل هذه في مساعدة البلدان المعنية على تعزيز معارفهم العملية بشأن اللبنات الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (تكامل المواقع الشبكية وحلول الدفع والمتاجر الإلكترونية وخدمات الحكومة الإلكترونية). وتمثل الهدف من ذلك بوجه عام في تشجيعها على المضي في التحويل الرقمي لمستثمريها المعيَّنين وتمكينها من رقمنة العمليات الحكومية باستخدام نماذج الأعمال الخاصة بها للمشاركة في الاقتصاد الرقمي.

مشروع هواية جمع الطوابع البريدية: المنتجات الجديدة والخدمات ذات القيمة المضافة

أتاح هذا المشروع تحفيز نمو سوق هواية جمع الطوابع البريدية بتدريب المستثمرين المعيَّنين في المنطقة على استخدام التكنولوجيا الجديدة وتقنيات التجارة الحالية وبتوعيتهم بشأن الابتكارات التكنولوجية ذات الصلة بنوعية منتجات هواية جمع الطوابع البريدية وسلامتها من أجل تنويع استخدام الطوابع البريدية.

وفي إطار المشروع، نُظِّمت حلقة عمل بمشاركة ١٣ مشاركاً مثلوا ١٢ بلداً. وقُدم خلال حلقة العمل هذه تدريب شامل، وعالجت مواضيع بما فيها تنمية قطاع هواية جمع الطوابع البريدية وقسائم المجاوبة الدولية، وتنظيم نشاط هواية جمع الطوابع البريدية وإدارته، والابتكار، وتقنيات البيع، والتسويق، وتطوير سوق هواية جمع الطوابع البريدية ورصدها، وحماية الإيرادات، والأمن ومكافحة الإصدارات غير المشروعة، والتزوير، وقاعدة بيانات نظام الترقيم العالمي الخاص بالرابطة العالمية لهواية جمع الطوابع البريدية. ورمت حلقة العمل هذه كذلك إلى تعميق معارف الموظفين المعنيين بشأن خصائص أسواق هواية جمع الطوابع البريدية وقسائم المجاوبة الدولية على الصعيدين الإقليمي والدولي.

العبر المستخلصة والتحديات

يمكن اعتبار مشروع الاستعداد للتجارة الإلكترونية من الناحية التشغيلية نجاحاً كبيراً للمنطقة العربية إذ مكَّن ١٨ بلداً من إحراز تقدم في مسيرته نحو الاستعداد للتجارة الإلكترونية من الناحية التشغيلية. بيد أن مستوى الاستعداد يختلف من بلد إلى آخر ويتوقف على الوسائل المتاحة للمستثمر المعيَّن وعلى الوضع العام لكل بلد.

وأتاح هذا المشروع لعدة مستثمرين معيَّنين إحراز تقدم مدهش مقارنة بأدائهم في عام ٢٠١٦ وهم جيبوتي والأردن ولبنان وعُمان وقطر. وتمكن مستثمرون معيَّنون آخرون من تأدية دور الريادة على الصعيد الإقليمي، بمن فيهم المستثمرون المعيَّنون لمصر والمغرب والمملكة العربية السعودية وتونس والإمارات العربية المتحدة. وأضحى هؤلاء المستثمرون المعيَّنون قادرين بدرجات مختلفة على تقديم خدمات التجارة الإلكترونية الأساسية، وأطلق معظمهم مبادرات مثيرة في هذا المجال. ولكن لا تزال هناك بعض التحديات المتعلقة بمتطلبات المعايير التقنية ونوعية الخدمة يتعين معالجتها في المنطقة بوجه عام.

وكان للوضعين السياسي والأمني تأثير واضح في نتائج بعض مؤسسات البريد (فلسطين ودولة ليبيا والسودان وسوريا) في حين يبذل العراق، الذي يواجه وضعاً مشابهاً، جهوداً حميدةً للتصدي للتحديات رغم استمرار وضعه الصعب.

أما فيما يتعلق بمشروع خدمات الدفع البريدية، من الجدير بالذكر أن سبعة من بلدان المنطقة تمتعت بمزايا كبيرة فيما يخص تحديات هذا المشروع. وأحرز كل من الجزائر وجيبوتي وموريتانيا والمغرب وعُمان وقطر وتونس درجات متفاوتة من التقدم نحو تحقيق أهداف هذا المشروع. والواقع أن المنطقة لديها إمكانات هائلة غير مستغلة في هذا المجال.

وفيما يخص المشاريع الأخرى، فقد أكدوا على الحاجة الملحة لجميع الفاعلين في قطاع البريد لإجراء التغييرات اللازمة والتكيف مع التحديات الجديدة التي تفرضها الثورة التكنولوجية الحالية. وفي الواقع، من الضروري أن يقوم كل من الحكومات والهيئات التنظيمية والمستثمرون المعيَّنون وأصحاب المصلحة الآخرون في القطاع بتكييف إطارهم التشريعي والتنظيمي واستراتيجيتهم التنموية وعملياتهم وأدواتهم من أجل التمكن من تلبية الحاجات المتزايدة لهذه البيئة.

دور مؤسسة البريد في المنطقة العربية خلال جائحة كوفيد-١٩

أبدى معظم المستثمرين المعيَّنين في المنطقة تماسكاً وثيقاً مع السلطات العمومية خلال أزمة كوفيد-١٩. وفيما يلي ذكر لأمثلة عن مبادراتهم:

يسَّر المستثمرون المعيَّنون في الجزائر وجيبوتي ومصر والأردن وموريتانيا والمغرب والسودان وتونس دفع مستحقات الموظفين العموميين و/أو المتقاعدين وقدموا المساعدة إلى المعوزين باستخدام أنسب الوسائل التكنولوجية، وبزيادة وتكييف مواقيت فتح المكاتب واحترام التدابير الوقائية التي فرضتها السلطات.

ولجأت جهة التنظيم الأردنية إلى مستثمرين خواص لضمان أن تُوزَّع في البيوت المأكولات التي طلبتها الأسر من المتاجر.

وضمن المستثمر المعيَّن للمملكة العربية السعودية توزيع الأدوية في بيوت الأسر بفضل نظام العنوان الوطني الذي قدرته الحكومة تقديراً جيداً.

وزاد المستثمرون البريديون في البحرين وجيبوتي ومصر ولبنان والمغرب وعُمان وقطر والإمارات العربية المتحدة من المبادرات التي تشجع توزيع البريد في محال الإقامة "من غير تلامس" ووفروا الخدمات الحكومية وخدمات التجارة الإلكترونية في المنازل للحد من حراك المواطنين.

وساهمت الجهات الفاعلة في القطاع البريدي (الوزارات وجهات التنظيم والمستثمرين العموميين والخواص)، عبر كل هذه الأعمال، في تعزيز روح التضامن الذي بدأته السلطات العمومية للتخفيف من آثار الجائحة.

وبرهنت هذه الأزمة على قدرة الشبكة البريدية في المنطقة العربية (بكثافتها وقربها من الناس وتنوع الخدمات التي تقدمها وقدرتها الفائقة على التكيف) على تأدية دور دينامي ورائد في التنمية الاجتماعية-الاقتصادية لبلدان المنطقة.

تقييم منهجية التنفيذ

تحليل الشراكات الإقليمية

وُطِّدت الشراكة باللجنة العربية الدائمة للبريد في إطار تنفيذ سياسة الاتحاد البريدي العالمي للتعاون من أجل التنمية في المنطقة العربية. وأتاح إضفاء اللامركزية الإقليمية على أنشطة الاتحاد البريدي العالمي عبر خطط التنمية الإقليمية، التي تمثل الأداة الفعالة لهيكلة أنشطة الاتحاد البريدي العالمي الميدانية، ضمان التنسيق التام مع اللجنة العربية الدائمة للبريد وأثَّر إيجاباً في الأنشطة المضطلع بها في المنطقة العربية.

وشاركت اللجنة العربية الدائمة للبريد في تحديد الأولويات الإقليمية ورصد تنفيذ أنشطة خطة التنمية الإقليمية. وضماناً لمواصلة جهود التنسيق هذه، وُضعت أيضاً خطة عمل بالتعاون مع اللجنة العربية الدائمة للبريد من أجل الإشراف على الأنشطة الإقليمية في هذا المجال خلال الجائحة، وهذا ما مكّن من التخفيف من آثار الجائحة تخفيفاً كبيراً.

ومن جهة أخرى، وُقِّع على اتفاق تعاون مع مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريبية للبلدان الإسلامية ومع البريد التونسي من أجل تشجيع وتيسير مشاركة بلدان المنطقة العربية في الأنشطة التي ينظمها الاتحاد البريدي العالمي في مركز التدريب الإقليمي للاتحاد الذي يأويه البريد التونسي في تونس العاصمة. وبموجب هذا الاتفاق، تعهد مركز البحوث المذكور فيما تقدم بقديم تمويل قدره ٢٤٠ ٠٠٠ دولار أمريكي، الأمر الذي أتاح تقديم مساهمة كبيرة لتشجيع البلدان على الاستفادة القصوى من أنشطة التدريب التي نظمها الاتحاد البريدي العالمي في المنطقة العربية خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠.

تقييم وجود الاتحاد البريدي العالمي في المنطقة

ساعد تنفيذ خطة التنمية الإقليمية خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠ في تحديد معالم الاستراتيجية البريدية العالمية للاتحاد البريدي العالمي في المنطقة العربية. وتحقق ذلك عبر التنفيذ المميز للبرنامج المتعدد السنوات الخاص بالأنشطة الميدانية الذي تنفذه مديرية التنمية والتعاون في المكتب الدولي بالتنسيق مع جميع المديريات والهيئات التابعة للاتحاد البريدي العالمي.

وروعيت في تنفيذ هذه المشاريع الأولويات والمميزات الإقليمية، بفضل سياسة الاتحاد البريدي العالمي المتعلقة بالوجود الميداني في المنطقة العربية والتعاون الممتاز مع الاتحادات المحدودة ومختلف أصحاب المصلحة في القطاع البريدي. وبهذه الطريقة، وُحدت جهود جميع الجهات الفاعلة في الاتحاد البريدي العالمي توحيداً منسقاً وشاملاً، بالتنسيق مع مديرية التنمية والتعاون، تحقيقاً للتنمية البريدية.

التوصيات الخاصة بالدورة ٢٠٢٢-٢٠٢٥

ساعد تنفيذ المشاريع المندرجة في إطار خطة التنمية الإقليمية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠ بلدان المنطقة العربية على التصدي للتحديات المتمثلة في الاستعداد للتجارة الإلكترونية وتنويع المنتجات وتحديث الإطارين التشريعي والتنظيمي للقطاع البريدي.

وبالفعل، تعي جميع بلدان المنطقة جيداً أهمية التحديات التي ينبغي التصدي لها لأغراض تحويل القطاع البريدي وتكييفه. غير أن الموارد البشرية والمادية والتقنية والمالية غائبة في معظم الأحيان إذ أن لمعظم بلدان المنطقة أولويات في مجالَي الصحة والأمن وغيرهما تكون أكثر إلحاحاً من أولويات القطاع البريدي.

وفي هذا السياق، سيجري خلال دورة ٢٠٢٢-٢٠٢٥، وضع استراتيجيات متنوعة بهدف إشراك أصحاب المصلحة غير التقليديين في المجال البريدي من القطاعين العام والخاص في الجهود المشتركة للاتحاد البريدي العالمي والبلدان الأعضاء في سبيل تحسين أداء المستثمرين البريديين.

وجميع إجراءات تطوير القطاع البريدي، من الجوانب التنظيمية والتكنولوجية إلى الجوانب التشغيلية، ستكون مشمولة بالسياسات الهادفة والاستثمارات المناسبة لتشجيع استخدام متنوع للشبكة البريدية، وبالتالي المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان الأعضاء في الاتحاد من المنطقة العربية.

الفصل ٤

إطار الاتحاد البريدي العالمي الخاص بالتعاون من أجل التنمية للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٥

إطار الاتحاد البريدي العالمي الخاص بالتعاون من أجل التنمية للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٥

مبادئ عمل الاتحاد البريدي العالمي للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٥

تُراعي خطة التنمية الإقليمية للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٥ قرارات مؤتمر الاتحاد البريدي العالمي السابع والعشرين وتضمن اتساق تنفيذ سياسة التعاون من أجل التنمية مع استراتيجية أبيدجان البريدية.

وتراعي سياسة الاتحاد البريدي العالمي الخاصة بالتعاون من أجل التنمية جميع العوامل التي تؤثر مباشرةً في القطاع البريدي العالمي، وكذلك العوامل الخاصة بالبلدان النامية في مختلف المناطق. وبالاستناد إلى العبر المستخلصة العامة من تنفيذ المشاريع خلال دورة إسطنبول، من الواضح أن النتائج تكون أفضل في البلدان التي تميل حكومتها إلى دعم تنمية القطاع البريدي.

ويتعين على الاتحاد البريدي العالمي، بوصفه جزءا من منظومة الأمم المتحدة، أن يسعى إلى تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ومن المهم مواصلة العمل بما يتوافق مع أهداف التنمية المستدامة خلال دورة أبيدجان، من أجل تحقيق مزيد من التآزر مع الجهود التي تُبذل بالفعل في هذا المجال في مختلف البلدان والمناطق.

وبمراعاة العبر المستخلصة من دورة إسطنبول وقرارات مؤتمر أبيدجان، تتمحور سياسة التعاون من أجل التنمية للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٥ حول مجالات التنمية الرئيسية الثمانية الواردة فيما يلي:

المجال ١ - اعتماد استراتيجية مستندة إلى مؤشرات التنمية البريدية.

المجال ٢ - تنفيذ نموذج جديد لوجود الاتحاد البريدي العالمي في الميدان، بضمان مزيد من الفعالية ودرجة أعلى من التفاعل مع أصحاب المصلحة الإقليميين.

المجال ٣ - تشجيع اعتماد استراتيجية عمل خاصة بالحكومات، ترمي إلى تنمية القطاع البريدي.

المجال ٤ - مواصلة تعزيز التعاون والمساعدة فيما يخص المستثمرين المعيَّنين للبلدان النامية، من أجل تقليص التفاوت في نمو القطاع البريدي.

المجال ٥ - تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي كنظام دعم إلى جانب الأنشطة الميدانية للاتحاد البريدي العالمي.

المجال ٦ - تعزيز النهج المتخذ فيما يخص أقل البلدان نمواً بضم الأنشطة إلى مبادرات التنمية الإقليمية والوطنية.

المجال ٧ - مواصلة تطوير قدرات الموارد البشرية باعتبارها أداةً أساسية للتنمية.

المجال ٨ - إدارة مخاطر الكوارث واستمرار الخدمات والتنمية البريدية.

الروابط الاستراتيجية بخطة التنمية الإقليمية

تتماشى الأولويات التي حددها الاتحاد البريدي العالمي للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٥ مع أهداف التنمية المستدامة والأهداف الإنمائية للمنظمات المعنية في المنطقة، التي تضم:

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

يتمثل الهدف الرئيسي للإسكوا في تحفيز النشاط الاقتصادي في البلدان الأعضاء وتعزيز التعاون بينهم وتشجيع التنمية. وتضم الإسكوا في عضويتها البلدان التالية: الجزائر، والبحرين، ومصر، والعراق، والأردن، والكويت، ولبنان، وموريتانيا، والمغرب، وعُمان، وفلسطين، وقطر، والمملكة العربية السعودية، والصومال، ودولة ليبيا، والسودان، والجمهورية العربية السورية، وتونس، والإمارات العربية المتحدة، واليمن. والإسكوا ملتزمة أيضاً بتشجيع التنمية المستدامة ودعمها وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهدافها لدى الأعضاء.

وفي عام ٢٠٢٠ أطلقت الإسكوا برنامجها لتعزيز التنمية الرقمية والتعاون الرقمي وخطة عمل المنطقة العربية. ويرمي هذا المشروع، من جملة ما يرمي إليه، إلى وضع استراتيجيات/جداول أعمال رقمية إقليمية/وطنية تمكّن واضعي السياسات من إدخال تغيير على سياساتهم وتفكيرهم و/أو ممارساتهم تلبيةً لاحتياجات بلدانهم إلى تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصال للتنمية وتسريع تحقيق خطة عام ٢٠٣٠.

وهذا المشروع هو عبارة على توسيع طبيعي لنطاق الجهود التي بذلتها الإسكوا في مجال التنمية الرقمية لسنوات عدة. وحديثاً، ساعد المشروع البلدان الأعضاء في صياغة استراتيجيات وبرامج خاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال تحفز التنمية الاجتماعية - الاقتصادية. والأهداف الرئيسية للإسكوا هي:

- دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان الأعضاء؛
- وتشجيع التفاعل والتعاون بين البلدان الأعضاء؛
- وتشجيع تبادل الخبرات والممارسات المثلى والعبر المستخلصة؛
- وتحقيق التكامل الإقليمي وضمان التفاعل بين غرب آسيا والمناطق الأخرى؛
- وإذكاء الوعي العالمي بظروف البلدان الأعضاء واحتياجاتها.

جامعة الدول العربية

وقَّع ممثلو البلدان العربية المؤسسة على ميثاق جامعة الدول العربية، المعروفة بالجامعة العربية، في ٢٢ مارس/آذار ١٩٤٥. وأتى إنشاؤها شاهداً على التقارب بين الدول العربية على عدة مستويات. وتسعى جامعة الدول العربية، في إطار جهودها، إلى توطيد هذه الروابط ومساعدة البلدان على ضمان نجاحها في المستقبل وتحقيق تطلعاتها.

وأهداف الجامعة العربية هي:

- توطيد العلاقات بين البلدان العربية؛
- صون استقلال الدول الأعضاء؛
- تنسيق الخطط والسياسات لدى الدول الأعضاء؛
- تعزيز التعاون في المجال الاقتصادي والمجال الثقافي والمجال الاجتماعي والمجال الصحي وغيرها من المجالات؛
- التطلع إلى ضمان مصالح الدول العربية والسهر على شؤونها بصفة عامة؛
- التعاون مع الهيئات الدولية لضمان الأمن والسلام وتنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية.

ومنذ عام ٢٠١٦، تولي جامعة الدول العربية عناية خاصة لخطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ولأهداف التنمية المستدامة السبعة عشرة التي تنطوي عليها الخطة لضمان تبني صانعي السياسات الحكومية لأهدافها في إطار استراتيجياتهم للتنمية الوطنية.

وتسعى جامعة الدول العربية إلى دعم الحكومات وكيانات القطاع الخاص لدولها الأعضاء لتحسين تنافسية الاقتصادات العربية وتيسير إدماجها في الاقتصاد العالمي. وأنشأ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بقيادة جامعة الدول العربية الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي الذي يهدف إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية التالية:

- **دعم** تحديث الأسس التشريعية والقانونية وتطويرها؛
- **المساهمة** في تطوير البنية التحتية التكنولوجية وتعزيز المحتويات المعرفية؛
- **مساعدة** المنشآت الصغيرة والمتوسطة للدخول في أطر الإدماج المالي؛
- **دعم** خطط الحكومات العربية لتعميق ممارسات الحكومة الإلكترونية وخدمات الحكومة الذكية.

مؤشرات الأداء الرئيسية المسترشد بها في المشاريع ذات الأولوية في المنطقة العربية

أُشير في استراتيجية أبيدجان البريدية وخطة أعمال أبيدجان للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٥ اللتين وافق عليهما المؤتمر السابع والعشرون للاتحاد البريدي العالمي إلى أن تحقيق مهمة الاتحاد البريدي العالمي بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة يتطلب رؤية طويلة الأمد ورسالة مناصرة مسماة "الرؤية البريدية لعام ٢٠٣٠" تحث جميع الجهات الفاعلة الرئيسية في القطاع البريدي على اتخاذ خطوات في عدد من المجالات.

وحُددت أربعة مجالات عمل رئيسية للقطاع البريدي، من شأنها أن تكون أساس خطة شاملة ستُنفَّذ بحلول عام ٢٠٣٠:

أولاً، ينبغي للحكومات تقليص الفجوات في التنمية البريدية عبر زيادة الاستثمارات واتباع سياسات مركزة، وينبغي لها كذلك تشجيع استخدام طرائق مختلفة لتسخير الشبكة البريدية للتنمية الاجتماعية-الاقتصادية؛

وثانياً، ينبغي لجهات التنظيم توحيد الإطار التنظيمي للقطاع وتعزيزه؛

وثالثاً، ينبغي للمستثمرين المعيَّنين أن يسعوا إلى تحسين أدائهم بتنفيذ استراتيجيات متنوعة وإدخال تحسينات تشغيلية على عملهم؛

ورابعاً، ينبغي للجهات الفاعلة الأخرى من القطاع الخاص وللمؤسسات العمومية أن تواصل السعي إلى الاندماج في القطاع البريدي بالتواصل مع الجهات الفاعلة التقليدية، وبالعكس. وهذا ما يعني فتح السوق وتوطيد الشراكات وتعزيز دور الاتحاد البريدي العالمي.

ومن أجل ضمان اتساق الأنشطة ذات الأولوية للاتحاد البريدي العالمي اتساقاً تاماً مع سياسة التعاون من أجل التنمية الجديدة واستراتيجية أبيدجان البريدية وخطة أعمال أبيدجان للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٥، يتعين أن يكون لهذه الأنشطة تأثير قابل للقياس خلال الدورة الرباعية السنوات وأن تكون هناك مؤشرات أداء خاصة بهذا الغرض. وتُحدَّد مؤشرات الأداء الرئيسية في خطة أعمال أبيدجان ويمكن تلخيصها على النحو التالي:

ناتج الركيزة الاستراتيجية ١: عدد المستثمرين البريديين في المنطقة العربية الذين عززوا أداءهم عن طريق تنفيذ استراتيجيات منوعة وإدخال تحسينات على عملياتهم بتوجيه من الاتحاد البريدي العالمي. وهدف هذا المؤشر هو أن يبلغ هذا العدد ١٨ مستثمراً بريدياً وهو مدرج في ثلاثة اقتراحات عمل: إدماج أصحاب المصلحة من القطاع الخاص والمؤسسات العامة؛ وتحسين أداء المستثمرين المعيَّنين في مجال التوزيع؛ وإدارة مخاطر الكوارث والمساعدة في حالات الطوارئ.

ناتج الركيزة الاستراتيجية ٢: عدد البلدان النامية في المنطقة العربية التي قلصت أوجه التفاوت في مستوى التنمية البريدية من خلال اتباع سياسات مركزة وزيادة الاستثمار والتشجيع على تنويع طرق استخدام الشبكة البريدية من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية بتوجيه من الاتحاد البريدي العالمي. وهدف هذا المؤشر هو أن يبلغ هذا العدد ١٢ بلداً وهو مدرج في اقتراحَي العمل: السياسات البريدية الوطنية والاستثمار في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والدراسات الاستقصائية بشأن السوق البريدية في البلدان النامية والاتجاهات الإقليمية.

ناتج الركيزة الاستراتيجية ٣: عدد البلدان النامية في المنطقة العربية التي واءمت وعززت الإطار التنظيمي للقطاع البريدي بتوجيه من الاتحاد البريدي العالمي. وهدف هذا المؤشر هو أن يبلغ هذا العدد ٨ بلدان وهو مدرج في اقتراحَي العمل: مواءمة الأطر التنظيمية للقطاع البريدي، ودراسات بشأن الإطار التنظيمي الوطني والخدمات البريدية.

ناتج الركيزة الاستراتيجية ٤: عدد أصحاب المصلحة من القطاع الخاص والمؤسسات العامة الذين يشاركون في القطاع البريدي من خلال إطار التعاون وخدمات التسهيل الخاصة بالاتحاد البريدي العالمي. وهدف هذا المؤشر هو أن يبلغ هذا العدد خمس جهات فاعلة وهو مدرج في اقتراح العمل بشأن أطر التعاون وخدمات التسهيل الخاصة بالاتحاد البريدي العالمي.

طرائق التعاون

تستند مناهج التدخل التي تتيح تنفيذ سياسة التعاون من أجل التنمية إلى ما يلي ذكره:

تعزيز النهج الإقليمي

النهج الإقليمي، المنفذ في إطار خطط التنمية الإقليمية، هو أداة أساسية لجميع الأنشطة الميدانية التي تدعم البلدان النامية، وتُراعى في إطاره الاحتياجات الخاصة للبلدان والمناطق المستفيدة. لذا، سيُواصَل تعزيز هذا النهج.

إضفاء مزيد اللامركزية الإقليمية على تنفيذ الحضور الميداني للاتحاد البريدي العالمي

سيظل الحضور الميداني، باعتباره أحد العوامل الرئيسية في مجال التعاون من أجل التنمية، وسيلة تدخل أساسية. وسيُعزز ذلك بتطبيق نهج مستند إلى أفرقة المشاريع، تلبيةً لاحتياجات البلدان وتصدياً للمسائل التقنية المتزايدة التعقيد التي تواجهها الجهات الفاعلة في القطاع البريدي.

وينبغي تحديث الحضور الميداني للاتحاد البريدي العالمي، باعتماد إطار أكثر مرونة قادر على تلبية الاحتياجات الناشئة للقطاع البريدي وتعزيز مشاركة الجهات الفاعلة التي تعمل بالفعل في مختلف المناطق. وسيعزز هذا النهج الجديد أنشطة الاتحاد البريدي العالمي وسيضفي مزيداً من اللامركزية على العمل الميداني الذي يضطلع به الاتحاد البريدي العالمي.

وسيعزز النظام الجديد للحضور الميداني للاتحاد البريدي العالمي النهج الإقليمي، عبر تشديد التقارب بين الاتحاد والبلدان والجهات الفاعلة الإقليمية ومختلف الجهات الفاعلة في القطاع البريدي.

اتباع نهج إدارة المشاريع في اضطلاع الاتحاد البريدي العالمي بأنشطته الميدانية

تتطلب الطبيعة الشاملة لمشاريع الاتحاد البريدي العالمي تنسيقاً أكثر مركزية، وذلك لضمان الاتساق بين مختلف مجالات التدخل وتفادي الازدواجية بين المشاريع وتشتت الموارد. ولهذا الغرض، سيضمن تطبيق نهج إدارة المشاريع على الأنشطة التي ينفذها الاتحاد البريدي العالمي في مختلف المناطق أن يُضطلع بهذه الأنشطة اضطلاعاً أكثر اتساقاً، يُشرف فيه على جميع عمليات الإدارة من مباشرة المشروع إلى إتمامه. وهذا ما يتيح تنفيذ منهج تدخل مهيكل بالكامل لجميع الجهات الفاعلة في الاتحاد البريدي العالمي العاملة في الميدان.

التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

يمثل التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي أيضا أحد مناهج التدخل المندرجة في إطار سياسة التعاون من أجل التنمية، وينبغي أن يُسخَّرا لتعزيز أنشطة الاتحاد البريدي العالمي ودعم جهود التنمية الوطنية والإقليمية. وسيساعد هذا المنهج التعاوني في تعزيز القدرات المؤسساتية والتقنية وتحسين تبادل المعارف والتجارب بين البلدان النامية. وسيؤدي الاتحاد البريدي العالمي دوراً استباقياً وطليعياً في تشجيع هذا النهج، بغية تقليص تكاليف تنفيذ مشاريع التعاون من أجل التنمية عبر مباشرة أشكال ابتكارية من التعاون مع بلدان الجنوب.

ويُرمى من ذلك إلى زيادة مشاركة بلدان الشمال في التوصل إلى حلول لبلدان الجنوب في إطار التعاون الثلاثي، وإلى ربط نتائج المشروع بالأولويات الوطنية والإقليمية وبأهداف التنمية المستدامة، من أجل الحصول على دعم المجتمع الدولي والمجتمع المدني بنطاقه الواسع. ويُرمى من ذلك أيضاً إلى الاستفادة من التعاون ومن آليات التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي التي توجد بالفعل في منظمات إقليمية أخرى مثل الإسكوا وجامعة الدول العربية.

آليات التمويل وحشد الموارد

لغرض تنفيذ مشاريع خطة أعمال أبيدجان، تبين تقديرات التكاليف أن الموارد المالية المخصصة للتعاون من أجل التنمية، التي أُبقيت على نفس المستوى خلال دورة ٢٠١٧-٢٠٢٠، لن تكفي إلا إذا حُدِّث نموذج الحضور الميداني ونُوِّعت آليات التمويل ومصادره. وبالنظر إلى ذلك، ستُراعى مصادر التمويل الستة المذكورة فيما يلي:

ميزانية الاتحاد البريدي العالمي للتعاون من أجل التنمية: هي حالياً المصدر الرئيسي لتمويل أنشطة التعاون المنبثقة عن سياسة التعاون من أجل التنمية وخطة أعمال أبيدجان. لذا، ينبغي أن تكون مشاريع الدورة المقبلة مواءمة لهما لتحسين استخدام الأموال المتوافرة استخداماً أمثل.

المساهمات الطوعية: سيساعد تقديم مساهمات طوعية أكبر (في إطار الأموال الخاصة) أيضاً على تعزيز أنشطة الاتحاد البريدي العالمي للتعاون من أجل التنمية. وبالنسبة إلى هذا المصدر، لا بد من استراتيجية للتواصل مع البلدان الأعضاء لمعرفة مستوى تنميتها لتقديم طلبات وجيهة بالمساهمات فيما يخص مشاريع ومبادرات محددة من أجل تعزيز ميزانية التعاون.

صندوق نوعية الخدمة: سيُروَّج لمصدر التمويل هذا بين البلدان الأعضاء من المنطقة العربية، وستُزوَّد البلدان بالدعم من أجل تقديم طلبات مشاريع صندوق نوعية الخدمة لمساعدتها على استخدام الأموال المخصصة لها استخداماً أفضل و/أو تنفيذ مشاريع دون إقليمية أو إقليمية أو مشاريع الصندوق المشترك. ويمكن أيضاً تنفيذ أنشطة تدريب خاصة بآلية صندوق نوعية الخدمة.

المساهمات الوطنية (التي تقدمها الوزارات أو جهات التنظيم أو المستثمرون المعيَّنون المستفيدون من المشاريع): يتمثل جانب رئيسي من نتائج التعاون في امتلاك البلد للمشاريع/الأنشطة. ولهذا الغرض، سيُسعى إلى الحصول على مساهمات مالية من البلدان الأعضاء المستفيدة، مع مراعاة وضع كل بلد.

مساهمات الشركاء التقليديين (الاتحادات المحدودة وغيرها): في المنطقة العربية، أُقيمت شراكة وطيدة على مدى الدورات السابقة مع اللجنة العربية الدائمة للبريد التي تمثل اتحاداً محدوداً. وفي دورة التعاون هذه سيُتصل مجدداً باللجنة العربية الدائمة للبريد للمشاركة في أنشطة التعاون الإقليمية للاتحاد البريدي العالمي بموجب اتفاق مشترك. وستُبذل المزيد من الجهود للوصول إلى أصحاب المصلحة الإقليميين الرئيسيين الآخرين بوصفهم مساهمين محتملين.

حشد موارد جديدة: ستُقدَّم مسألة تنمية القطاع البريدي كوسيلة لتحقيق النمو الاقتصادي، والإدماج الاجتماعي/المالي، والتخفيف من آثار تغير المناخ، والتحول الرقمي، وذلك لدعم حشد الموارد بين أصحاب المصلحة الآخرين مثل المصارف الإقليمية والمنظمات الدولية والشراكات بين القطاعين العام والخاص.

UNIVERSAL POSTAL UNION
International bureau
Weltpoststrasse 4
3015 BERNE
SWITZERLAND

Tel: +41 31 350 31 11
E-mail: info@upu.int

التصميم - وحدة الفنون التصويرية لدى الاتحاد البريدي العالمي

© الاتحاد البريدي العالمي - مارس/آذار ٢٠٢٢